العدد 06
المجلد 02 السنة 2021

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 156ـ175

دراسة تقييمية تحليلية للمناخ الاستثماري في الجزائر و أثره على تنمية القطاعات المنتجة للفترة (2000-2019)

Analytical evaluation study of the investment climate in Algeria and its impact on the development of productive sectors for the period (2000-2019)

كرميش آمال•
جامعة الجزائر-3-، الجزائر
Kermiche.amel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 15 /2021/06 تاريخ القبول: 06 /2021/10 تاريخ النشر : 15 /2021/12

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل المناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية و عرض مختلف الإصلاحات التي باشرتها الجزائر بغرض تشجيع المستثمر الخاص والأجنبي.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أنّه رغم السياسات المتّبعة من طرف الجزائر سواء تعلّق الأمر بالمجال الاقتصادي، التنظيمي والتشريعي، إلا أنّ مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لم تتحسّن كلّيا، كما أنّ المؤشرات الدولية المعتمدة من طرف أهمّ المؤسسات الدولية بينت أنّ المناخ الاستثماري الجزائري غير مشجع لنمو الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن هنا فإنّ الجزائر مطالبة بإعادة النظر في استراتيجيتها الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، مؤشرات مناخ الاستثمار، القطاعات المنتجة

تصنيف JEL: F21 ,L6, L8

Abstract: This study aims to analyze and evaluate the investment climate in Algeria during the period 2000-2019 by analyzing quantative and qualitative indicators and presenting the various reforms that Algeria has undertaken with the aim of encouraging private and foreign investors.

The results of the study show that the indicators of macroeconomic performance did not improve completely, and the international institutions showed that the Algerian investment climate is not encouraging to the growth and attract local and foreign investment and from here , Algeria is required to reconsider its investment strategy.

Keywords: The Investment Climate , Investment Climate Indicators, Productive Sectors
Jel Classification Codes: F21, L6 , L8

• المؤلف المرسل: كرميش أمال أستاذ محاضر–ب-

I. تمهيد:

لقد شهدت الاقتصاديات النامية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي تحوّلات مهمّة في توجّهات السياسات الاقتصادية تمثلت في اللحاق بالركب الحضاري، والجزائر من بين هذه الدول التي تواجه العديد من التحديات التنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعلها تسعى جاهدة لإيجاد أفضل السبل للخروج من دائرة التخلف.

ولتحقيق ذلك تبنّت الجزائر سياسات تنموية تهدف لتهيئة المناخ العام للاستثمار بغرض تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص الشغل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذا تطوير المهارات والقدرات الابتكارية.

الإشكالية: اتبعت الجزائر سياسات تهدف إلى الوصول إلى إجراءات اقتصادية سياسية وقانونية وتنظيمية فعالة تجذب المستثمر الوطني والأجنبي بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

إلى أي مدى استطاعت سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر جذب الاستثمارات؟ وما هو أثرها على تنمية القطاعات المنتجة خلال الفترة (2000-2019)؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

-يعتبر تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية شرطا كافيا لجذب الاستثمارات.

-إنّ امتناع المستثمر المحلي والأجنبي عن الاستثمار في القطاعات المنتجة في الجزائر سببه عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية المتّسمة بالعراقيل البيروقراطية وضعف البنية التحتية وضعف أنظمة المعلومات والاتصالات.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر خلال فترة الدراسة للكشف عن نقاط القوّة والضعف، وتحليل أسباب ضعف جاذبية القطاعات المنتجة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛

-تشخيص الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري وتحديد الفرص الاستثمارية والامكانيات لجذب الاستثمارات؛

-تحديد الأليات الممكنة لتحسين المناخ الاستثماري.

منهج الدراسة وهيكلها: استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي عبر عرض مختلف المفاهيم والمعلومات النظرية حول مناخ الاستثمار، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المقدّمة في تقييم المناخ الاستثماري خلال فترة الدراسة. وبذلك قسّمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسة، يتطرّق المحور الأوّل لمفاهيم أساسية حول المناخ الاستثماري ، أما المحور الثاني فيدرس مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي من خلال تحليل المؤشرات الكمية والنوعية، والمحور الثالث يتطرق لواقع الاستثمارات في القطاعات المنتجة .

أولا: مفاهيم أساسية حول المناخ الاستثماري:

يتطلّب تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية تهيئة الظروف الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية المشجعة للمستثمرين ويطلق على هذه العوامل بالمناخ الاستثماري.

1. تعريف المناخ الاستثماري:

كما يعرّف أيضا على أنّه: "مجمل الأوضاع والظروف المكوّنة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية" (حسب الله، 2013).

فلقد تطوّر مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل توليفة معقّدة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثّر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه باستثماراته إلى بلد دون آخر، هذا يعني أن المناخ الاستثماري لا يتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في المجتمع والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمر المحتمل وتجعله يقدم على الاستثمار في بلد ما أو يمتنع عنه، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه أو الضمانات والحوافز التي تمنح لتشجيعه على استثمار أمواله في بلد دون آخر، هذا يعني أن المناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في توجهات حركة رؤوس الأم.

ويتضح مما تقدم أن المستثمر يهتم بمناخ الاستثمار الفعال لأنه يلعب دورا كبيرا في دفع عجلة النمو وتخفيض عدد الفقراء، فالاستثمار يعمل على تعزيز النمو عبر توفير المزيد من المدخلات الإنتاجية من خلال تقديم فرص وحوافز للشركات، الأمر الذي يشجع العمليات التنافسية، كما أنه يساهم في خلق مناصب شغل لأفراد المجتمع وتحسين ظروف المعيشة (أبو المجد، 2015).

2. المكونات والمحددات الأساسية للاستثمار:

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقوّمات نوجز أهمّها فيما يلي: (النجار، 1991) :

1.2. **المقومات القانونية والتنظيمية: وتشمل** البيئة القانونية والتنظيمات الدولية مثل القوانين ذات الصلة بالاستثمار وتشمل: قانون موحد للاستثمار يعمل على تحفيز المستثمرين ولا يتضارب مع التشريعات الأخرى، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك.

2.2. **المقومات السياسية والأمنية:** ويقصد بها تلك العوامل ذات البعد السياسي والأمني وتشمل الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديموقراطيا أو دكتاتوريا، نظام الحكم، الأمن القومي.

3.2. **المكونات الاجتماعية والثقافية:** وتتمثل في كل القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء، مستوى وظروف المعيشة للسكان، هيكل الاستهلاك، أذواق المستهلكين، هرم الأعمال.

4.2. المكونات الاقتصادية: وتشمل مجموع المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد القومي، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

- مؤشرات تعكس قوة الاقتصاد الق المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم؛
- مؤشرات تعكس القدرة التنافسية وتشمل: معدل نمو الصادرات، معدل تغطية حصيلة الصادرات؛
- مؤشرات تعكس الكفاءة في إدارة الاقتصاد القومي: ويستدل عليه من خلال قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها، وغيرها....

ثانيا: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر:

إنّ عملية تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر تتوقّف على العديد من المحدّدات، والتي مثّلت بدورها مؤشرات كمية ونوعية تحدّد مدى جاذبية الدولة للاستثمار الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة، حيث كلّما كان أداؤها جيدا فهي تسهل بذلك من اتخاذ القرار الاستثماري.

1. **المؤشرات الكلية:** وهي المؤشرات التي يمكن قياسها كميا وتشمل الأداء الداخلي والأداء الخارجي:

1.1. **مؤشرات التوازن الداخلي:** تمّ الاعتماد على أهم المؤشرات المحدّدة ضمن الأداء الداخلي للدولة بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمتمثّلة في: معدّل النمو الاقتصادي، معدّل التضخم، سعر الصرف والموازنة العامة كمؤشر للتوازن الداخلي:

1.1.1. **معدل النمو الاقتصادي:** ويعتبر من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولقياس معدل النمو الاقتصادي يتم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي ومن خلال الجدول أدناه سيتم تقييم تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

الجدول 1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدّل %	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدّل %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.4	2.9	1.4	2.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاقتصاد العربي وضمان الأداء 2000-2019 متاح على الموقع أدناه:

http :dhaman.net/ar. (consulté le 05/07/2020)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة 2002-2005 شهدت ارتفاعا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بعد هذه الفترة عرف تراجعا حيث بلغ 2.9 % سنة 2017 مقارنة ب 3.4 % في 2016 لينخفض إلى 1.4 في 2018 ثم يرتفع بنسبة 0.9 % في 2019 ليبلغ 2.3 % و لكنها نسبة ضئيلة و كان من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي اذا استمر التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبار أن الجزائر تعتمد في إيراداتها على البترول أي أنها اقتصاد ريعي، ممّا يجعل هذا الانخفاض في معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي لا يخدم مصلحة الجزائر في جذب الاستثمار بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة.

2.1.1 معدل التضخم: لقد عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا في سنة 2012 حيث بلغ 8.9 % (كما هو موضح في الجدول أدناه)،والسبب في ذلك هو ارتفاع فاتورة الواردات الأمر الذي انعكس سلبا على المستوى العام للأسعار ولكنه في سنة 2013 عرف تراجعا إلى 3.25 % ثم 2.92 % في سنة 2014 ، و السبب في ذلك هو اعتماد السياسة الانكماشية في ظل الأزمة البترولية، ولكن سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2015 بسبب ضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية والتدهور الحاصل في قيمة العملة الوطنية وكذا الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات غير المنتجة ، الأمر الذي أضعف الاقتصاد الحقيقي (حليمي، 2017).

الجدول2: تطور متوسط معدلات التضخم السنوي في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدّل %	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
المعدّل %	3.9	4.5	8.9	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.09

المصدر: وزارة المالية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/
الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.ons.dz/

3.1.1 سعر الصرف: نلاحظ من خلال الجدول أدناه رقم (3) تحسّن متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 2.08 % وتراجع بنسبة 3.04 % مقابل اليورو، وهذا في سنة 2011 في ظل التذبذبات التي عرفها اليورو بفعل أزمة الديون السيادية و تزايد المخاطر المالية الناجمة عن عدم الاستقرار والذي بلغ 72.85 دج للدولار في أقل مستوى له بعد ما بلغ 74.31 دج للدولار في 2010 و الحال ذاته مقابل اليورو حيث حقق مستوى 102.21 دج و 102.16 دج في 2011و2012 نتيجة العديد من الإصلاحات التي مست السياسة المالية و النقدية لرفع قيمة العملة وتخفيض نسبة التضخم (زوردة، 2008) ، ولكن ما هو ملاحظ ارتفاعه للسنوات التالية:2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2020 أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري بسبب انهيار سعر النفط في النصف الثاني من عام 2014 الأمر الذي أدى إلى عجز في الحساب الجاري الخارجي وعجز في الميزانية مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري.

الجدول 3: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري للفترة (2008-2020) مقابل الدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المتوسط	75.26	77.26	79.68	77.39	72.06	73.36	72.65	69.38	64.58	72.64
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**

المتوسط	74.31	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.39

المصدر: وزارة المالية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/
الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.ons.dz/

4.1.1 الموازنة العامة: يعتبر مؤشر قياس التوازن الداخلي من المؤشرات السياسة الاقتصادية ولقياسه يتم الاعتماد على التغير في وضعية الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح:

الجدول 4. الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000–2016)

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	مقارنة 2016مع2015
النسبة%	3.9	0.9-	8.0-	16.8-	13.3-	3.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 25/04/ 2021
https://dhaman.net/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد سجلت اختلالا في التوازن الداخلي حيث ارتفع عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2013 والذي بلغ 0.9 % لينتقل إلى 8 % سنة 2014 ويتفاقم العجز إلى 16.8 % كأكبر نسبة و هذا ناجم عن:

- ✓ اتساع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في ظل انهيار أسعار البترول منذ منتصف 2014؛
- ✓ التوسع في الانفاق العمومي في مختلف البرامج التنموية والمتمثلة في : برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي (2005-2009) ، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2015-2019) (كزيز و مختار، 2018).
- ✓ إن الضعف الهيكلي للموازنة العامة يكمن في ضعف مساهمة الجباية العادية وارتفاع حصة النفقات الضرورية الأمر الذي يستدعي ترشيد الانفاق العام، حيث قلصت من هوة العجز بين 2015 و 2016 بنسبة 3.5 % في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2.1 مؤشرات التوازن الخارجي: وتشمل:

1.2.1 الحساب الجاري: إن قياس وتقييم الوضع الخارجي (العجز و/أو الفائض) خطوة ضرورية لمعرفة مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في بلد ما، لهذا تضمنت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ بداية التسعينات اصلاح ميزان مدفوعاتها بصفة عامة والحساب الجاري بصفة خاصة

الجدول 5: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2000–2019).

السنوات	متوسط 2012-2000	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة %	13.5	0.4	4.4-	15.7-	17.1-	16.2-	9.3-	12.5-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 25/04/ 2021
https://dhaman.net/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفائض المحقق للحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 13.5% نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة2000-2012، ولكن بعد أزمة النفط 2014 أدى هذا الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول إلى تراجع كبير في إيرادات الخزينة وكذا حدوث عجز في الحساب الجاري والذي قدر بـ16.5 % في 2015 ، و15.1 % في 2016 .

2.2.1المديونية الخارجية: إن متوسط الدين الخارجي قد انخفض في سنة 2013 حيث قدر ب 1.6 % من أجمالي الناتج المحلي بعد أن كان متوسطه خلال الفترة (2000-2012) يقدر بـ17.5 % وذلك بسبب الوفرة النقدية الناجمة عن ارتفاع الجباية البترولية وكذا محاولة الجزائر التخلص من الديون الخارجية وأعبائها بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة المالية والنقدية، ولكن في 2016 ارتفعت المديونية إلى 2.7 % بعد أن كانت 1.8 % في 2015 والسبب في ذلك هو أزمة البترول في 2014 والتي أدت إلى تقلص عائداتها وإلى نقص الإيرادات ، ومع تزايد الضغوط التمويلية اتجهت الجزائر إلى تغطية العجز بعيدا عن الاستدانة الخارجية، خاصة وأن المديونية في سنة 2017 قد ارتفعت إلى 4.7 % أي بنسبة 2 % مقارنة ب 2016 ولذا اهتدت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي من خلال الإصدار النقدي، لتنخفض المديونية مجددا في 2018 في ظل ارتفاع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 2.3 % في 2018 كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل 1. تطور نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي (2000–2019)

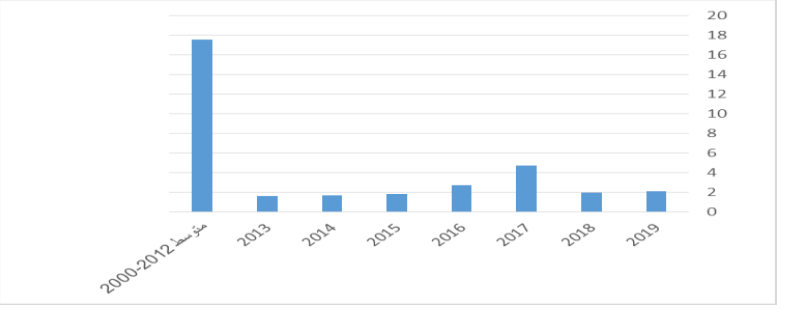

المصدر: من اعداد الباحثة: استنادا الى تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات المذكورة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت :

http://dhaman.net/ar/reserch-studies/all-annual-reports (consulté le 02/12/2020)

3.2.1الميزان التجاري: يتكون هيكل الميزان التجاري من الصادرات و الواردات حيث تشكل 95 % من الصادرات في الجزائر (المحروقات) والصادرات خارج المحروقات بنسبة 5 % والجدول التالي يبين تطور نتائج الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2020.

الجدول 6. تطور نتائج الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005–2020) الوحدة: مليون دولار

السنة	2005	2007	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات	1099	1332	1937	1526	2062	2582	1780	2830	2580	1622
صادرات المحروقات	43937	58831	77361	55527	69804	60304	28246	38338	33243	16607
مجموع الصادرات	45036	60163	79298	57053	71866	62886	30026	41168	35823	18229
الواردات	20048	27631	39479	40473	50376	58580	47089	46197	41934	25660
الميزان التجاري	24989	32532	39819	16580	21490	4306	-17063	-5029	-6111	-7431

المصدر: وزارة المالية، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/
الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2021
https://www.ons.dz/

منذ سنة 2005 سجلت التجارة الخارجية الجزائرية فائضا في الميزان التجاري حيث كانت أكبر نسبة من الصادرات سنة 2008 وتحقق معها أكبر فائض للميزان التجاري ولكن في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 انخفض الميزان التجاري ليبلغ 5900 مليون دولار، أي بنسبة انخفاض 85 % سنة 2009 ليتحسن مجددا ولكن منذ الأزمة النفطية تراجعت صادرات الجزائر من المحروقات في ظل انخفاض أسعار النفط فلقد عرف الميزان التجاري خلال سنة 2018 عجزا بقيمة 5.029 مليون دولار ولقد بلغ معدل تغطية الواردات بالصادرات 89 % خلال 2018 مقابل 76 % في 2017 ، ليستمر العجز خلال الفترة 2020 في ظل تفاقم آثار جائحة كورونا وتقييد التجارة الخارجية.

2. **المؤشرات النوعية**: تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم على اتخاذ القرار الاستثماري من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد وتحديد اهم النقائص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دون تمكنها من جذب الاستثمارات، فلقد أثبتت الاحصائيات أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجذبه من الاستثمارات (مكيد و خليفة، 2019):

1.2.مؤشر الحرية الاقتصادية: تم تطويره من طرف Héritage fondation بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على 10 متغيرات: (حرية الأعمال ،حرية التجارية ،حقوق الملكية ، التحرر من الفساد، الحرية الجبائية ، حجم الانفاق الحكومي ، الحرية النقدية ، حرية الاستثمار، حرية العمل ، الحرية المالية)، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية :

الجدول 7: تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	التصنيف
100-80	حرية كاملة
79.9-70	حرية شبه كاملة
69.9-60	حرية معتدلة
59.9-50	حرية ضعيفة
49.9-0	حرية معدومة

المصدر: حكيمة حليمي، دراسة تحليلية لمؤشر الحرية الاقتصاد و دوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي, المجلد 07، العدد 12 ،2019، ص 251 .

وبالنسبة للجزائر فقد صنفت ضمن فئة الدول التي لا توجد فيها حرية اقتصادية الي حد كبير خلال الفترة 2000-2019 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 8: دليل الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2000-2020

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوزن	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الوزن	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الوزن	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.20	46.9

1. **Source**: world bank (2000-2020), Index of evonomic freedom : http://www.doingbusines.org consulté le 08/12//2020

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تصنف ضمن الدول ضعيفة الحرية باستثناء سنة 2002 حيث صنفت ضمن الدول متوسطة الحرية بحصولها على 61 نقطة في حين أن أسوأ تنقيط كان سنة 2018 بـ 44.7 نقطة ويعود السبب في ذلك لعدم وجود إصلاحات من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية سواء من جانب حقوق الملكية أو العبء الضريبي أو التحرر النقدي أو الفعالية القضائية لترتفع درجة تنقيطها ب1,5 نقطة في سنة 2019 ثم يرتفع مجددا بـ 0.7 نقطة وهذا يعود إلى مستوى التنقيط الذي تحسن في بعض المؤشرات الفرعية والمتمثلة في : حقوق الملكية 37.9، الفعالية القضائية 35، نزاهة الحكومة 28.3، العبء الضريبي 75.4 ، الانفاق الحكومي 52.6 الصحة المالية 17.3 ، حرية العمل 63، حرية العمالة 50.5، الحرية النقدية 76.2، حرية التجارة 66.2، حرية الاستثمار 30، الحرية المالية 30 ، ورغم التحسن الطفيف إلا أنها لا تزال تصنف ضمن الدول ضعيفة الحرية والسبب في ذلك: (شعابنية و حليمي، 2018):

- جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛

- الأزمة البترولية في 2014 والتي نجم عنها اتباع سياسة مالية توسعية (2001-2014) الأمر الذي زاد من درجة تدخل الدولة في مختلف المجالات الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى أدى ذلك الى ارتفاع درجة تدخل البنك الجزائري في كل النشاطات المصرفية وهذا أدى إلى ضعف الحرية المالية؛
- أثرت المادة 49/51 الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي ساهمت في تقييد حرية الاستثمار حيث لا يحق للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 % من راس ماله وفي كافة القطاعات؛
- ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال والذي هو عرضة للتدخل السياسي.

2.2. **مؤشر سهولة أداء الاعمال :** يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام 2003 وبشكل سنوي، يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقا ل10 مؤشرات رئيسية ينبثق عنها عدد من المؤشرات الفرعية، يتم قياس سهولة ممارسة الاعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الاقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات وذلك لجميع الاقتصادات المدرجة في مؤشر ممارسة الاعمال منذ عام 2009 ، و يتم اعتماد مقياس من 0 الى 100 حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 أفضل أداء و يتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من 1 و هو الأفضل أداء إلى 190 وهو أسوأ أداء .

الجدول 9: تطور أداء الجزائر في ممارسة أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019)

مكونات المؤشر	2015		2016		2017		2018		2019
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة/النقطة
الترتيب العالمي	154	50.69	163	45.72	156	46.72	166	46.71	48.6/157
بدء النشاط التجاري	141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54	
استخراج ترخيص البناء	127	65.72	122	64.05	77	58.93	146	58.89	
الحصول على الكهرباء	147	59.98	130	57.56	118	60.58	120	60.56	
تسجيل الملكية	157	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83	
الحصول على الائتمان	171	10.00	174	10.00	175	10.00	177	10.00	
حماية المستثمرين	132	45.00	174	33.33	173	33.33	170	33.33	
دفع الضرائب	176	41.6	169	45.03	155	54.11	157	54.11	
التجارة عبر	131	64.21	106	55.49	178	24.15	181	24.15	

الحدود								
انقاد العقود	120	52.89	176	24.15	102	55.49	103	55.49
تسوية حالات الاعسار	97	42.74	73	47.67	74	49.24	71	49.24

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير السنوات المذكورة:

World bank group(2020), doing business2020, disponible sur : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf consulté le 08/12//2020

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر سهولة أداء الأعمال قد عرف تذبذبا في ترتيبه العالمي خلال الفترة 2014-2019 حيث سجل المؤشر العام أدنى تصنيف في عام 2018 من خلال تسجيله للمرتبة 166 عالميا من مجموع 190 دولة، ففي 2016 تراجعت الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال بفارق 9نقاط عن عام2015، ولقد سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى:

- مؤشر بدء النشاط: تقدم الأداء الجزائري نحو الأداء الأمثل ب3.47 % من 2015 إلى 2018 إلا أن ترتيبها تراجع رغم قيام الجزائر بإلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمديرين، وإلغاء الحد الأدنى من رأس المال والذي تم تخفيضه من 23.6 % في 2016 إلى 0.0% في2017(world bank, 2020) .
- مؤشر تسجيل الملكية فلم تسجل الجزائر أي تحسن في مؤشر تسجيل الملكية خلال الفترة 2014-2018 رغم قيام الجزائر بتخفيض رسوم التوثيق وإلغاء الضريبة على أرباح رأس المال.
- مؤشر الحصول على الائتمان بقي على حاله رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في 2012 والمتعلقة بتحسين نظام معلومات الائتمان، من خلال ضمان حق المقترضين بموجب القانون في فحص بياناتهم الشخصية ، أما دفع الضرائب فلقد تقدمت في الترتيب 19 مرتبة بسبب الإصلاحات الجبائية من خلال قوانين الاستثمار 2006 ، 2019 مؤشر التجارة الخارجية تراجع أداؤه بسبب إجراءات التفتيش في الموانئ، وبالنسبة لإنقاذ العقود فلقد سجلت تحسنا من خلال تقدمها ب2.6 % نظرا لرقمنة قطاع العدالة وتبني الإدارة الالكترونية.

3.2.**مؤشر مدركات الفساد (2003-2018):** وهو مؤشر يصدر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية وبمقتضاه يتم ترتيب الدول حسب الدرجة التي تحصلت عليها على سلم من (0-10) للفترة التي تسبق 2011 ، وعلى سلم (0-100) من سنة 2012 فما فوق (مداحي، 2019).

الجدول 10: ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الشفافية و محاربة الفساد للفترة (2003-2019)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
الترتيب العالمي	133/88	146/97	158/97	163/84	180/92	180/99	180/111	/105 178	
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
المؤشر	/112 176	/105 177	177/94	177/100	167/88	/108 176	180/112	/106 180	/106 179
الترتيب العالمي	2.9	3.4	3.6	3.6	3.5	3.2	3.3	3.5	3.5

المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا (2019) ، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر مدركات الفساد ، متاح على الموقع الالكتروني :http://ar.wikipedia.org/wiki consulté le 10/01/2021

حسب الجدول أعلاه نجد ان الجزائر توجد ضمن مجموعة الدول التي بها حجم كبير من الفساد، وكان أسوأ ترتيب هو الرتبة 112 في 2017 وهذا يضعها في المنطقة الحمراء حسب تصنيف المنظمة ، وأحسن درجة تحصلت عليها الجزائر كانت في 2008 بـ 3.2 نقطة و ربما الامر مرتبط بصدور القانون الخاص بالوقاية من الفساد و مكافحته في 2006 و إن السبب في تراجع ترتيب الجزائر هو غياب الشفافية والهيئات العمومية وخضوع القضاء لسيطرة الحكومة وغياب الجدية في محاربة الاقتصاد الموازي وعدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد ، الأمر الذي يؤدي الي عرقلة التنمية من خلال اضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة وتضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية و هذا يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية و بالتالي تراجع حجم الاستثمار

4.2.مؤشر جاذبية الاستثمار: يقيس مدى قدرة الاقتصاد الوطني في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة، ويتكون هذا المؤشر من 03 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا ، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 11: مكونات مؤشر جاذبية الأعمال

مجموعة المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية
-مؤشر الاستقرار الكلي -مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية -مؤشر بيئة أداء الأعمال -مؤشر البيئة المؤسسية	-مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه -مؤشر الموارد البشرية -مؤشر عناصر التكلفة -مؤشر الأداء اللوجيستي -مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-مؤشر اقتصاديات التكتل -مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2016 ، والمتاح على الموقع الإلكتروني:

consulté le 18/02/2021http://dhaman.net/ar

وتظهر الجزائر ضمن المؤشر في السنوات 2014-2019 كما يلي:

الجدول 12: تطور أداء الجزائر في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار للفترة (2014–2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب العالمي	85	87	87	87	86	84
قيمة المؤشر العام	32.2	33.9	34.2	35	34	33
مجموعة المتطلبات الأساسية	46.6	45.8	45.1	47	46	47
مجموعة العوامل الكامنة	37.5	37.7	38.3	42	38	36
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	15.0	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات تقارير مؤسسة ضمان جاذبية الاستثمار للسنوات المذكورة أعلاه , المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , متاح على الموقع:

http://dhaman.net/ar Consulté le 12/12/2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأداء الجزائري ضمن المؤشر العام لمناخ الاستثمار لمؤسسة ضمان الاستثمار قد عرف تحسنا نسبيا إلا أن ترتيب الجزائر لا يعكس ذلك فهو مستقر ضمن مجال ثابت نسبيا وهذا يمكن تفسيره بعدم كفاية الجهود المبذولة لجذب المستثمر الأجنبي ولذا فلابد من اجراء الإصلاحات المناسبة.

وما هو ملاحظ كذلك أن اداء مجموعة العوامل الخارجية بعد أن عرفت تحسنا خلال السنتين 2015-2016 عادت لتنخفض في 2017-2018-2019 وهذا يستدعي إعادة النظر في المؤشرات الفرعية والعمل على إحداث إصلاحات بها، أما مجموعة العوامل الكامنة فلقد عرفت تحسنا في 2017 لتنخفض خلال 2018 و 2019، و فيما يخص مجموعة المتطلبات الأساسية فلقد عرفت تحسنا طفيفا في 2017 لتنخفض في 2018 و تعود وترتفع بدرجة واحدة في 2019.

5.2.مؤشر التنافسية العالمي: يعد مؤشر التنافسية العالمي أداة شاملة لقياس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية، يصدر سنويا منذ 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات التي تشمل:

- ❖ المتطلبات الأساسية: وهي: المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، ويطلق عليها بمرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية؛

- ❖ معززات الكفاءة: والمتمثلة في: التعليم العالي والتدريب، كفاءة السوق، كفاءة سوق العمل والعمال، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق ويطلق عليها مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية؛
- ❖ جاهزية التكنولوجيا والابتكار: وتتمثل في مدى تطور بيئة الأعمال ويطلق عليها بمرحلة اقتصاد المعرفة (المعهد العربي للتخطيط، 2016).

وهذه المحاور مترابطة فيما بينها وكل ركيزة تقود إلى تعزيز الركيزة الأخرى، وضعف إحداهما يقود في الغالب إلى ضعف الركائز الأخرى.

الجدول 13: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2005-2019

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب	117/82	125/76	131/81	134/99	133/83	139/86	142/87	144/110
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
الترتيب	148/100	144/79	140/87	138/86	140/93	140/92	141/89	

La Source: the global competitiveness report(2005-2019), World Economic Forum .http://www.weforum.org/reports/global/competitiveness/report consulté le04/01/2021

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر قد حققت تحسنا طفيفا خلال السنتين 2012، 2013 من خلال احتلالها المرتبتين 110، 100 وهذا التحسن يعود إلى تحسن مؤشرات التربية والتعليم من خلال ارتفاع نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس، وتحسن في نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام.

ولكن رغم هذا التحسن إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي أثرت بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الوطني منها : الشفافية والسياسات المتبعة، عدم فعالية مجالس إدارة المؤسسات، عجز الميزانية، وكذا ارتفاع درجة تعقيد القواعد المطبقة على الاستثمارات وضعف الخدمات المالية.

ثالثا: أليات تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات المنتجة في الجزائر

1. **واقع الاستثمارات في القطاعات المنتجة في الجزائر:** إن الاستثمارات في الجزائر موزعة على النحو الاتي:

الجدول 14: توزيع الاستثمارات حسب قطاعات النشاط (2002-2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	226	5.48	82833	4.94	9292	**6.48**
البناء	927	22.47	121535	7.25	12300	**8.58**
الصناعة	2293	55.59	1038684	61.97	92211	**64.34**
الصحة	122	2.96	55478	3.31	4601	**3.21**
النقل	3	0.07	1617	0.10	132	**0.09**
السياحة	299	7.25	310079	18.5	17407	**12.15**
الخدمات	255	6.18	65923	3.93	7377	**5.05**
المجموع	4125	100	1676149	100	143320	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا لبيانات قطاع الصناعة لسنة 2018، عن:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، القطاعات الاقتصادية، متاح على الموقع أدناه:
http://Andi.dz/index.php/ar/secteur-de l'industrie consulté le 12/02/2021

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة هو أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات بـ2293 مشروع وبقيمة مالية تقدر بـ1038684 مليون دج مع استحداث 92211 منصب شغل وما هو ملاحظ أن كل من الصناعة الكيميائية، الغذائية وصناعة الصلب والخشب أكثر جذبا في قطاع الصناعة من خلال استحداثها لعدد معتبر من مناصب الشغل بنسبة 75.35 % كما هو موضح في الجدول رقم19 ، ففي صناعة الحديد والصلب والميكانيكا تم التصريح بـ108 مشروع في قطاعات صناعية مختلفة بما في ذلك الهياكل والنجارة والتعبئة والأثاث والمنتجات المعدنية الأخرى، أما مجال الكهرباء فلقد تم تسجيل 60 مشروع في مختلف قطاعات التصنيع : الأجهزة الكهربائية والكهرومنزلية المختلفة وصناعات المعدات المرتبطة بمجالات الطاقة الشمسية والكهربائية والكوابل.

أما مجال الميكانيكا فلقد تم تسجيل 56 مشروع لدى الوكالة الوطنية للاستثمارات في مختلف القطاعات تخص أساسا التركيب والبناء والسيارات وتصنيع قطاع الغيار واكسسوارات السيارات والآلات والمعدات، وإن هذا الاهتمام بقطاع الصناعة يعود إلى الاستراتيجية التي وضعتها الجزائر للإنعاش الصناعي القائمة على تكثيف النسيج الصناعي، العمل على خلق تعاون بين المؤسسات من خلال إقامة نظام معلومات يربط بينها وتطوير الموارد البشرية، ثم يليها في المرتبة الثانية قطاع البناء والذي يبلغ عدد مشاريعه927 مشروع مع استحداث 12300 منصب شغل، ثم يليه قطاع الزراعة بـ226 مشروع مع استحداث 9292 منصب شغل والتي تتوزع على شعب انتاج الأعلاف الحيوانية، حفظ الفواكه والخضر، .....إلخ وفي هذا الإطار عملت الجزائر على توسيع القاعدة الإنتاجية، تكييف آليات الدعم والتأطير للمنتوج الوطني وتعزيز الطاقات البشرية والدعم التقني، أما قطاع السياحة فلقد بلغ عدد المشاريع 299 مشروع ، ثم قطاع الخدمات ب255 مشروع استثماري مع خلق 7377 منصب شغل ، وفي الأخير نجد قطاع الخدمات والذي يبدو أنه لا يجذب الاستثمارات.

الجدول 15: الاستثمار في الصناعة (2002–2018)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل
الصناعات الكيميائية والبلاستيك	577	233059	**20895**
الصناعات الغذائية	575	241439	**21927**
صناعة الصلب، الميكانيكية، الكهربائية	420	295499	**26654**
صناعة الخشب	316	118307	**9317**
مواد البناء	209	109614	**8578**
الصناعات النسيجية والملابس	76	12241	**2340**
صناعات أخرى	60	7493	**918**
مناجم	41	18570	**1191**
جلدية	18	2453	**389**
الماء الطاقة	01	9	**2**

المجموع	2293	1038684	**92211**

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا لبيانات قطاع الصناعة لسنة 2018، عن:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، القطاعات الاقتصادية، متاح على الموقع أدناه:
http://Andi.dz/index.php/ar/secteur-de l'industrie consulté le 12/02/2021

2. آليات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر:

بناء على التقارير السابقة والتي ترصد المناخ الاستثماري في الدول فإن المناخ الاستثماري في الجزائر غير جذاب وتواجهه العديد من العراقيل رغم الإصلاحات الوطنية التي اتبعتها الجزائر من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية وتطويرها لتحويل التدفقات الاستثمارية إليها، ولقد مست هذه الإصلاحات الجانب القانوني والضريبي والاقتصادي والتنظيمي على النحو الاتي:

1.2. الإصلاحات القانونية : عملت الجزائر على تحفيز الاستثمارات بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انعكس سلبا على مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد، الأمر الذي استدعى ضرورة وضع سياسة تحفيزية، وتجسد ذلك بصدور قانون الاستثمار 09/16 أين أقر المشرع منح ضمانات قانونية وقضائية لفائدة المستثمرين بغرض تحسين المناخ الاستثماري تجسدت في (زروق و رقاب، 2016):

1.1.2. ضمانات قانونية : تمثلت في :

-ضمان المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين لمنح الاطمئنان للمستثمرين الأجانب كي يكونوا سواسية أمام القانون الجزائري من حيث حقوقهم وواجباتهم -ضمان الاستقرار التشريعي من خلال ثبات القانون المعمول به و الذي تم على أساسه ابرام عقد الاستثمار والمتضمن الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمر . -ضمان ضد نزع الملكية أي حماية المستثمرين من التصرفات غير التجارية التي قد تقوم بها الدولة بحرمانه من ملكيته أو الاستيلاء عليها .

-ضمان تحويل رؤوس الأموال و العائدات الناجمة عنه او نواتج التنازل او التصفية إلى الخارج .

إلا أن الضمانات القانونية لوحدها غير كافية لذا أرفقها المشرع الجزائري بضمانات قضائية .

2.1.2. الضمانات القضائية : رغم وجود الضمانات القانونية إلا أنها غير كافية نظرا لخوف المستثمر الأجنبي من بسط سيادة الدولة، فكان لابد من توفير ضمانات قضائية لطمأنة المستثمر الأجنبي بحيث تضمن لهم اللجوء للقضاء الوطني أو للطرق البديلة الأخرى المتفق عليها في ظل منازعات الاستثمار الأجنبي كالتحكيم والوساطة الدوليين أو لتحكيم خاص.

3.1.2. إعادة النظر في القاعدة 51/49 : كرس الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار الحرية التامة للاستثمار المحلي أو الأجنبي غير أنه بموجب تعديل قانون المالية لسنة2009، يستلزم إنجاز الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، كما تحدد مساهمة الاستثمارات الأجنبية بنسبة 49 % من رأس المال الاجتماعي في إطار الاستثمارات المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية وهذا أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وبغرض تحفيزها

عملت الحكومة الجزائرية على الغاء هذه القاعدة في القطاعات غير الاستراتيجية لجذب أكبر قدر ممكن من الموارد المالية.

2.2. الإصلاحات الضريبة: عملت الجزائر على منح مزايا وتحفيزات ضريبة عامة ومشتركة والتي أقرها قانون الاستثمار16-09 في المادة 07 وتجسدت في:

1.2.2.المزايا العامة: وهي الواردة في المادة 12 حيث تستفيد جميع الاستثمارات من مجموعة من الامتيازات في مرحلة الإنجاز، أما في مرحلة الاستغلال أي بعد معاينة الشروع الفعلي في الاستثمار فإن المستثمر سيستفيد من الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الاعفاء من الرسم على النشاط المهني، وهذه المزايا من شأنها مساعدة الاستثمارات في بداياتها على أن يخضع المستثمر للنظام الجبائي الحقيقي بشكل عادي إذا لم يكن استثماره مصنف ضمن الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة كي تحصل على مزايا إضافية بموجب قانون الاستثمار (طالبي، 2009).

2.2.2. المزايا الخاصة: وهي خاصة بمجموعة من الاستثمارات نظرا لطبيعتها وتشمل (زروق و رقاب، 2016):

-الاستثمارات التي تنجز في المناطق الصحراوية أو الجبائية الصعبة ويدعمها الصندوق الوطني للاستثمار الذي تتكفل بإدارته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-الاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل دائم وكذا النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية حيث يكون الاعفاء لمدة 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات وكذا الضريبة على النشاط المهني

-الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني من خلال منح اعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية، وتمديد مد الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل ل10 سنوات.

3.2. الإطار المؤسساتي والإداري: إضافة للحوافز الضريبية توجد كذلك الحوافز الإدارية والمتمثلة في وضع أجهزة تقوم بمتابعة وترقية الاستثمار لجذب الاستثمارات وتتمثل في:

1.3.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: في إطار دعم وتطوير الإطار القانوني للاستثمار، منح المشرع بموجب قانون الاستثمار مهام وصلاحيات إضافية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة في 2001، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل على:

-تسجيل الاستثمارات وترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج من خلال دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

-ترقية الفرص والامكانيات الإقليمية من خلال تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع

-تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2002-2017).

2.3.2. **المجلس الوطني للاستثمار**: وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية:

-صياغة استراتيجية الاستثمار والمصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

-تحديد المناطق المعنية بالتنمية

-إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية (منصوري، 2005).

3.3.2. الشبابيك الوحيدة اللامركزية: وهي هياكل مكلفة باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة.

4.3.2. صندوق دعم الاستثمار: والذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة لتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرقات.

2.4. الإصلاحات الاقتصادية: لقد سعت الجزائر من خلال مجموعة من المخططات التنموية لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات وتحقيق التنويع الاقتصادي والمتمثلة في:

1.2.4. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: ويهدف إلى تحقيق التنمية البشرية وضمان التوازن الجهوي واحياء الفضاء الإقليمي.

2.2.4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: يهدف لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية، وتحسين مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة.

3.2.4. برنامج التنمية الخماسية 2010-2014: يهدف إلى إعادة الاعمار الوطني من خلال استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة المتعلقة بقطاع السكة الحديدية والمياه، دعم التنمية الريفية والصناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين الخدمات العمومية (مسعي، 2012)

وكما ذكرنا سابقا فإن الإصلاحات التنموية التي انتهجتها الجزائر لم تحسن من الأداء الاقتصادي الكلي فهو لم يرتق لمستوى تطلعات الاقتصاد الوطني ويعود السبب في ذلك إلى العراقيل التالية (قنز، 2015) :

- **عراقيل قانونية:** من خلال عدم الاستقرار القانوني والذي تجسد في كثرة التغييرات التي شملت القوانين المنظمة للاستثمار وكثرة التعديلات التي تجرى في فترات متقاربة وهذا دليل على عدم الاستقرار في النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار.
- **عراقيل اقتصادية:** والمتمثلة في:

✍ **عدم الاستقرار الاقتصادي:** من خلال التغييرات المستمرة في السياسات الاقتصادية وتذبذب أسعار العملات وها يعتبر عائقا للاستثمارات لأن وجود سياسة اقتصادية واضحة مستمرة يحفز الاستثمارات.

✍ **عائق القروض البنكية:** حيث يعاني تمويل الاستثمارات من بطء شديد نظرا لضعف الجهاز المصرفي الجزائري بسبب نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، وسيادة القطاع العمومي وتفشي ظاهرة الفساد، وكل ما سبق يعكس عدم كفاءة الجهاز المصرفي والذي يؤدي إلى عدم ثقة المستثمر.

✍ **صعوبة الحصول على عقار صناعي:** نظرا لكون مشكلة العقار في الجزائر مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي مع تفاقم ظاهرة البيروقراطية.

الخاتمة: رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة لا يرتقي إلى مستوى الطموحات نظرا للعديد من العراقيل التنظيمية والقانونية والاقتصادية، وإن تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر مرتبط بمعالجة جميع العوامل المشكلة له والمتمثلة في العناصر السياسية والاقتصادية، ويمكن حصر أبرز هذه العراقيل في النقاط التالية:

-انتشار **الفساد المالي والإداري** والذي يعد من أبرز معوقات التنمية الاقتصادية، كما أنه يؤثر سلبا على حجم وكفاءة الاستثمار من خال امتناع المستثمرين عن استثمار أموالهم.

-انعدام الشفافية نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

-**عدم الاستقرار القانوني** من خلال جمود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار فهي بحاجة للتطوير والتحديث من فترة لأخرى حسب مقتضيات الحاجة، فعدم مرونتها يرفع من درجة المخاطر ويساهم في انعدام الثقة والأمان لدى المستثمرين.

-**تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي** وهذا يعكس انعدام الاستقرار الاقتصادي الوطني.

وتأسيسا على ما تقدم نجد أن الجزائر مطالبة باتباع إجراءات جادة تنطلق من بناء بنية تحتية قومية صلبة لتمس جميع مجالات الحياة وأبرز هذه الإجراءات ما يلي:

-ضرورة وجود منظومة قوانين وأنظمة تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية، وهذا يتحقق من خلال مراجعة القوانين وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات المحلية والدولية.

-ترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون آداه لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

-ضرورة وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة، مع ضرورة تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

-التخفيف من حدة البيروقراطية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل وإنما يتجه إلى تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد حلول لها.

-العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية وزيادة انتاجيتها، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال منح تسهيلات واعفاءات بغرض تسهيل عملية الإنتاج والاستثمار.

الاحالات والمراجع:

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 34.
2. أشرف عبد الفتاح أبو المجد، التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية –دراسة تطبيقية على النظام الدستوري، (مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015)، ص 60.
3. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، (القاهرة: دار الشروق، 1991)، ص ص19-130.
4. حليمي حكيمة، ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية-قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد05، 2017، ص 135.
5. عمار زوردة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 230 .
6. كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر2007-2017، مجلة الابداع، عدد8، جامعة البليدة 2، 2018، ص 119.
7. مكيد علي، خليفة أحلام، تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة2000-2015، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد07، 2019، ص226.
8. شعابنية سعاد، حليمي حكيمة، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد09 ، 2018، ص 343
9. World bank group(2020), doing business2020, disponible sur : https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf
10. مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد02 ، 2019 .
11. المعهد العربي للتخطيط (2016)، تحليل تقرير التنافسية، متاح على الموقع الالكتروني: http:www.arab-api-org
12. زروق يوسف، رقاب عبد القادر، ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09 ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد02، العدد08، 2016 ، ص 105 .
13. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06 ، 2009، ص 321 .
14. زروق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110.
15. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (2002-2017)، بيانات التصريح بالاستثمار للفترة 2002-2018 ، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar
16. منصوري زين، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، 2012، ص134
17. محمد مسعي.(2012) ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو ، مجلة الباحث، عدد10 ، جامعة ورقلة، ص147.
18. قنز نوال، عوامل تطوير المناخ الاستثماري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015/2014، ص ص 53-57.